

مقدمة :

يعرض البحث بالتحليل مراحل تطور فكر تخطيط التجمعات السكنية الجديدة بداية من الفكر التقليدي والذي يعتمد على المخطط العام لاستعمالات الأراضي إلى إدارة عملية التنمية العمرانية إلى التنمية المتواصلة أو المستدامة ثم إلى التخطيط العمراني من منظور بيئي مع التركيز على أهمية دراسة الوعاء البيئي للمجتمعات الجديدة. ويقارن البحث بعد ذلك بين أسلوب تحديد حجم التجمع السكني وعدد السكان في الفكر التقليدي وبين ذلك من منظور بيئي وكيف انه يجب تحديد الطاقة الاستيعابية للبيئة من الملوثات ثم تحديد حجم الأنشطة السكانية والصناعية والخدمية التي تنتج هذه الملوثات، وبناءً على ذلك يتم تحديد عدد السكان للتجمع الجديد. ثم يقارن البحث بين دور المخطط العمراني في الفكر التقليدي ودوره في عملية التخطيط العمراني من منظور بيئي وكيف انه مطالب بالتعاون مع العديد من الخبراء وتكوين مجموعة عمل بيئية لوضع الحلول المناسبة للمشاكل البيئية المختلفة التي تواجه عملية التنمية العمرانية المتكاملة للمجتمعات الجديدة.

تطور فكر تخطيط التجمعات العمرانية الجديدة :

تطور الفكر التخطيطي للمجتمعات العمرانية الجديدة خلال النصف الثاني من القرن العشرين وذلك من خلال عدة مراحل متتابعة. فقد كان فكر تخطيط التجمعات العمرانية يعتمد (في النظرية التقليدية) على تحديد المخطط العام لاستعمالات الأراضي لمنطقة المشروع كأساس لرسم المخططات العمرانية والاجتماعية والاقتصادية، ويوضع المخطط العام لاستعمالات الأراضي بناءً على الشروط المرجعية التي يضعها عدد من الخبراء في الوزارات والجهات المعنية بالإسكان والتخطيط ويوضح المخطط الشكل النهائي للتجمع السكني ومراحل نموه على مدى زمني طويل ويرفق به تقرير فني موضح به الدراسات الاجتماعية والاقتصادية ومراحل نموها وتطورها. ومن ذلك يتضح لنا أن النظرية التقليدية تعتبر عملية بناء التجمعات العمرانية الجديدة أنها ما هي إلا مجرد عملية تخطيط وتصميم ثم تنفيذ لعدد من المشروعات الخاصة بالإسكان والمرافق والخدمات على مراحل زمنية محددة مسبقاً في المخطط العام للمنطقة.

لقد افتقدت النظرية التقليدية للتخطيط إلى الواقعية حيث أنها أصبحت تهدف إلى تنفيذ مشروعات وليس تنمية منطقة ولم تستطع التوفيق والتوازن بين الاستيطان البشري والخدمي والصناعي، كما أنها ترسم صورة ثابتة للتجمع السكني الجديد على مدى زمني بعيد لا يتغير ولا يتوافق مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية التي قد تحدث أثناء تنفيذ وبناء المشروعات. لذلك اصبح لزاماً للبحث عن نظرية وفكر جديد يلافي مشاكل النظرية التقليدية، فظهر اتجاه إدارة عملية التنمية العمرانية المتكاملة للتجمعات العمرانية الجديدة، ويهدف هذا

الاتجاه إلى إعطاء أهمية لعملية الإدارة والتنمية من خلال التركيز على أهمية الجانب الإدارى والتنظيمى لعملية التنمية، واصبح التخطيط يعتمد أكثر على تحقيق أهداف التنمية الثابت دون الالتزام بشكل محدد للمخطط على المدى الزمنى الطويل. فأصبحت المخططات العمرانية متغيرة تتوافق وتتواءم مع المتغيرات التى قد تعترض مراحل التنمية العمرانية المتكاملة، واصبح من السهل من خلال إدارة التنمية إيجاد التوازن المفقود بين مراحل الاستيطان البشرى والخدمى والصناعى كما صارت عملية التخطيط العمرانى للتجمعات الجديدة لا تتم بعيداً عن عملية اتخاذ القرارات على مستوى الدولة.

لقد تطور الاتجاه لإدارة عملية التنمية العمرانية وظهرت أهمية الدعوة إلى التنمية المتواصلة أو المستدامة والتى تهدف إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية المتوفرة بالتجمع السكنى مع الحفاظ على استمرارية الاستفادة من إمكانيات تلك الموارد للأجيال القادمة. إن أسلوب إدارة التنمية المتواصلة يعتمد أساساً على أسلوب إدارة عناصر التنمية بما فى ذلك إدارة المرافق واستعمالات الاراضى كعملية مستمرة لا تخضع إلى فترة زمنية محددة ولكنها عملية آلية لها قدرتها الدافعة والمتابعة والمقيمة لعملية التنمية المتكاملة اقتصاديا واجتماعيا ثم عمرانياً.

مع ظهور الأهمية المتزايدة للبيئة وضرورة الحفاظ على الأنظمة البيئية الثلاثة والمتمثلة فى المحيط الحيوى (البيئة الطبيعية) والمحيط المصنوع (البيئة المشيدة) والمحيط الاجتماعى (البيئة الاجتماعية) اصبح من الواجب البحث عن فكر تخطيطى للتجمعات العمرانية من منظور بيئى يهدف إلى تحديد وتقليل كل التأثيرات البيئية السلبية الناتجة عن الأنشطة السكانية والصناعية والخدمية فى التجمع الجديد وذلك بتصميم وإدخال تحسينات على دورة تلك الأنشطة لتجنب وتلافي أى تأثيرات سلبية على البيئة، واصبح من الأهمية عند اتخاذ الخطوات لإنشاء وتنمية أى مجتمع عمرانى جديد مراعاة الوعاء البيئى الذى تتحمله المنطقة ، حيث أن للبيئة حد معين من الطاقة الاستيعابية للتلوث. أى مستوى محدد من التلوث الذى يمكن أن تتحمله وقادرة على التخلص منه، وذلك حتى لا تشكل التجمعات العمرانية بأنشطتها الاستيطانية عبئاً على البيئة ، الأمر الذى قد يتطلب إنشاء العديد من المشروعات أو الخدمات المكلفة وذات تكنولوجيا عالية للحد من وتقليل حجم ونوعية الملوثات الناتجة عن تلك الأنشطة الاستيطانية.

تحديد حجم التجمع السكنى من منظور بيئى :

يتم تحديد عدد سكان وحجم التجمع السكنى فى الفكر التقليدى الحالى من خلال الشروط المرجعية التى يضعها بعض الخبراء فى الوزارات والجهات المعنية بتخطيط التجمعات العمرانية الجديدة. حيث يقوم هؤلاء الخبراء بدراسة المخططات الإقليمية والاستراتيجية العامة للدولة ومن ثم يتم دراسة عدة بدائل لاختيار مواقع المدن والتجمعات الجديدة ثم بناءً على القاعدة الاقتصادية المتوقع توافرها فى تلك المواقع يتم تحديد حجم السكان المتوقع استيطانه فى تلك المنطقة مع وضع مراحل زمنية لزيادة الاستيطان السكانى إلى أن يصل التجمع السكنى إلى حجمه الأمثل طبقاً للمخططات العمرانية. وبعد مرحلة وضع وتحديد الشروط المرجعية يتم طرح المشروع على المخططين العمرانيين لرسم المخططات العمرانية والاجتماعية والاقتصادية للتجمع السكنى الجديد طبقاً

للمعطيات المحددة من قبل ثم يتم البدء فى تنفيذ تلك المخططات على مدى زمنى محدد وطبقاً لمرحل التنمية الموضوعية ومدى توفر الاستثمارات المطلوبة وغير ذلك من محددات ، ثم يتم الدخول فى مرحلة الاستيطان البشرى والصناعى والخدمى للتجمع السكنى.

وأثناء مرحلة الاستيطان البشرى والصناعى والخدمى للتجمع السكنى الجديد تبدأ فى الظهور العديد من مظاهر التلوث سواء فى الهواء أو مصادر المياه أو التربة وذلك من خلال الأنشطة السكانية والصناعية والخدمية المختلفة، من مخلفات المساكن ومخلفات المصانع سواء أكانت صلبة أو مواد خطرة غير قابلة لإعادة التصنيع والاستخدام أو غير قابلة للتحويل إلى مواد غير خطرة، أو مخلفات الصرف الصحى والصرف الصناعى وما تحتويه من مواد سامة أو خطرة أو مواد ثقيلة يصعب معالجتها أو مخلفات فى الهواء من أدخنة وغبار المصانع وغير ذلك من ملوثات البيئة. هذه الملوثات الناتجة عن النشاط العمرانى للتجمع السكنى لم توضع فى الاعتبار فى مرحلة وضع الشروط المرجعية لتخطيط التجمع السكنى الجديد إنما بدأ ظهور هذه الملوثات أثناء مراحل التنمية العمرانية وتزداد كثافة تلك الملوثات مع زيادة عدد السكان وزيادة النشاط العمرانى الإستيطانى. والبيئة من ناحية أخرى لها قدرة محددة على التكيف والتغلب على بعض أنواع الملوثات. أى أن للبيئة القدرة على استيعاب حجم معين من التلوث سواء أكان فى التربة أو الهواء أو الماء وهى قادرة على استيعاب والتخلص من قدر محدد منها حسب نوعية وطبيعة تلك الملوثات، وذلك يختلف بالطبع من منطقة إلى أخرى تبعاً للخصائص البيئية لكل منطقة. وبناءً على ذلك فإن أى زيادة فى حجم أو نوعية الملوثات الناتجة عن النشاط العمرانى تفوق القدرة الاستيعابية للبيئة سوف تظهر آثارها وتتراكم على مدى الزمن. الأمر الذى يتطلب البحث عن سبل للحد من تلك الملوثات أو التخلص منها سواء باستخدام التكنولوجيا المتطورة أو تعديل فى دورة إنتاج تلك الملوثات. هذا يتطلب استثمارات كبيرة وخبرات نادرة وفى النهاية له حدود ومعدلات لا يجب تجاوزها وإلا أصبحت التنمية العمرانية غير مجدية اقتصادياً من منظور بيئى، ومن ثم غير مجدية اجتماعياً وعمرانياً.

إن تحديد حجم التجمع السكنى من منظور بيئى يجب أن يأخذ مساراً مغايراً للمسار التقليدى لتحديد حجم السكان من خلال الشروط المرجعية الموضوعية. الأمر الذى يتطلب البحث أولاً عن القدرة الاستيعابية للوعاء البيئى لمنطقة التجمع السكنى الجديد من النوعيات المختلفة من الملوثات. وبناءً على تحديد حجم وطبيعة تلك الملوثات التى يمكن للبيئة أن تستوعبها وتتخلص منها بدون أى تدهور للعناصر المكونة للبيئة يتم تحديد حجم ونوعية الأنشطة السكانية والصناعية والخدمية التى يمكن استيطانها فى التجمع السكنى الجديد، ولكن بشرط أن يكون حجم التلوث الناتج عنها مساوياً أو أقل من القدرة الاستيعابية للوعاء البيئى للمنطقة وذلك حتى يتم الحفاظ على البيئة فى ظل مستوى معين من الملوثات . حيث أن زيادة تلك الملوثات عن الحد المسموح به سوف يعرض البيئة إلى مشاكل ومظاهر للتدهور. ويكون التوسع فى النشاط الاستيطانى العمرانى للتجمع السكنى مرتبطاً بمدى التطور التكنولوجى أو التحسن فى دورة إنتاج الملوثات المختلفة بما يحد منها أو إعادة استخدامها وتحويلها إلى مواد غير ملوثة وفى إطار دراسة للجدوى الاقتصادية لذلك. وبناءً على ذلك يمكن تحديد حجم السكان والنشاط الاستيطانى الواجب التخطيط له فى تلك

المنطقة وهذا يكون ضمن الشروط المرجعية والتي على أساسها يتم عمل المخططات العمرانية والاجتماعية والاقتصادية .

إن تحديد حجم التجمع السكنى الجديد من منظور بيئى يتقرر بناءً على الدراسات البيئية لمنطقة التجمع الجديد أولاً ثم تحديد حجم ونوعية الملوثات الناتجة عن الأنشطة السكانية والصناعية والخدمية المتوقع استيطانها هناك، ثم تحديد عدد السكان المستفيدين من تلك الأنشطة الإستيطانية بما لا يخل بالتوازن البيئى لمنطقة التجمع السكنى.

دور المخطط العمرانى فى تنمية التجمعات العمرانية الجديدة من منظور بيئى :

لقد كان دور المخطط العمرانى فى الفكر التقليدى لتخطيط التجمعات العمرانية الجديدة يعتمد أساساً على ترجمة متطلبات الشروط المرجعية للتجمع السكنى إلى خرائط لمخطط استعمالات الأراضى مرفق بها الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والتقرير الفنى المكمل لمجموعات الخرائط والمخططات العمرانية، وكان المخطط العمرانى يقوم بدراسة طبوغرافية الموقع أولاً والمحددات المناخية والطرق والمرافق المحيطة والمؤدية إلى التجمع السكنى ثم يضع عدد من البدائل التخطيطية لمخطط استعمالات الأراضى مع القيام بتقييم تلك البدائل وصولاً إلى البديل الأمثل الذى بناءً عليه تتم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية للتجمع السكنى. وكان المخطط العمرانى يسعى إلى تحقيق انسب توزيع لمستويات الإسكان ومعايير توفير الخدمات المختلفة على المخطط العام. ثم يبدأ فى تحديد مراحل النمو العمرانى للتجمع وفقاً لمعطيات الشروط المرجعية وانعكاس ذلك على مراحل نمو الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

لقد كان المخطط العمرانى يقوم بدوره بالتعاون وبالتنسيق مع خبير للدراسات الاجتماعية وخبير للدراسات الاقتصادية أساساً هذا بالإضافة إلى خبراء فى مجال الطرق والمرور والمرافق العامة وغيرهم، لقد كان دور الخبير الاجتماعى هو القيام بتحديد عدد السكان على مراحل النمو المختلفة مع افتراض خصائصهم الاجتماعية وظروفهم العملية وافترض مستوياتهم التعليمى والثقافى. أما الخبير الاقتصادى فكان يقوم بدراسة القاعدة الاقتصادية للتجمع السكنى ونسب توزيع الصناعات بمستوياتها وأنواعها المختلفة مع دراسة الجدوى الاقتصادية والاستثمارية لمكونات وعناصر التجمع السكنى وحساب التدفقات المالية المتوقعة والمطلوبة للاستثمار للوفاء بالاحتياجات المادية لمشروعات الإسكان والمرافق والخدمات وطبقاً لمراحل نمو المدينة. أما خبير الطرق والمرور فهو يقوم بتصميم القطاعات والميول لشبكات المرور وعروضها وتقاطعاتها وتحديد كثافات المرور المتوقعة عليها وذلك طبقاً لخريطة مخطط استعمالات الأراضى المعطى مع تحديد أماكن وسعة مواقف انتظار السيارات وتحديد مسار خدمات النقل الجماعى. أما خبير المرافق فيقوم بتخطيط وتصميم مسارات وقطاعات وسعة شبكات التغذية بالمياه وشبكات الصرف الصحى وشبكات الكهرباء والاتصالات وذلك بناءً على المعلومات والمسارات الواردة فى مخطط استعمالات الأرض.

من تجربة وتقييم الفكر التقليدى لتخطيط التجمعات العمرانية الجديدة اعتماداً على تحقيق مخطط استعمالات الأراضى ، وجد أن هذا الأسلوب غير عملى وغير واقعى لأنه لا يتوافق ولا يتغير

طبقاً للمتغيرات العمرانية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية التي تحدث باستمرار طوال مراحل نمو المدينة كما أن مخطط استعمالات الأراضي يحدد صورة ثابتة لشكل ومخطط المدينة لمدى زمني طويل لا يتمشى مع طبيعة تغيير الأمور كما انه كان يرسم مراحل للنمو العمراني وليس للتنمية العضوية للتجمع السكني. بالإضافة إلى كل ذلك فقد كان البعد البيئي غائباً تماماً عن فكر المخطط العمراني وذلك لأنه لم يذكر ويؤخذ في الاعتبار منذ البداية عند وضع وتحديد الشروط المرجعية لتخطيط التجمع العمراني الجديد.

إن دور المخطط العمراني في تنمية التجمعات العمرانية الجديدة من منظور بيئي يختلف كلياً عن دوره التقليدي حيث انه مطالب بدراسة مواضيع جديدة في مجالات متخصصة. الأمر الذي يحتم عليه العمل مع خبراء ومستشارين في العديد من التخصصات وذلك وصولاً إلى وضع حلول مناسبة بيئياً للمشاكل التي تعترض تنمية التجمعات العمرانية. وتضم قائمة الخبراء الذين سوف يعملون تحت قيادة المخطط العمراني على خبراء في التخصصات الآتية على سبيل المثال وليس الحصر:

خبير اجتماعي - اقتصادي - مالي - صحة عامة - علوم - كيميائي - فيزياء - جيولوجيا - مساحي - تصنيع وميكانيكا - صرف صحي - تغذية بالمياه - كهرباء واتصالات - قانوني - تنسيق مواقع - تنظيم وإدارة - هندسة إنتاج - تكنولوجيا البناء .
ومن تلك الموضوعات والمشاكل المطلوبة دراستها وإيجاد حلول ونظم بيئية مناسبة لها :

١. أسلوب جمع وفرز وإعادة استخدام النفايات والقمامة سواء أكان مصدرها منزلي أو صناعي أو خدمي .
٢. أسلوب إعادة استخدام مياه الصرف الصحي سواء أكان مصدره منزلي أو صناعي أو زراعي .
٣. أسلوب الحد من المخلفات الصناعية بكافة أنواعها سواء أكانت صلبة أو غازية أو سائلة، ومنها المواد السامة والخطرة والثقيلة غير قابلة لإعادة الاستخدام .
٤. أسلوب الحد من التلوث الناتج عن عوادم السيارات ووسائل النقل العام والتوازن بين أهمية كل من وسائل النقل الجماعي العام أو النقل الفردي الخاص.
٥. أسلوب الاستفادة من مخلفات مواد البناء الناتجة عن عمليات التشييد وعدم إهدارها.
٦. أسلوب الحد أو خفض استهلاك الطاقة سواء في مرحلة بناء المشروعات أو في مرحلة تشغيلها واستعمالها وكذلك خفض استهلاك الطاقة في تصنيع مواد البناء وأي منتجات صناعية أخرى.
٧. أساليب الري والتشجير وتنسيق المواقع من منظور بيئي.
٨. أساليب الاقتصاد والتوفير في استهلاك المياه على المستوى العمراني والمعماري.
٩. أساليب الاستفادة من الطاقات المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والغاز الحيوي على المستوى العمراني والمعماري.
١٠. أساليب التصميم المعماري والبناء الموفر لاستهلاك الطاقة والموفي لرغبات مستخدمي المساكن.

ولدراسة تلك الموضوعات من منظور بيئي وصولاً إلى الأسلوب الأمثل الواقعي للتطبيق، فإن الأمر يتطلب من المخطط العمراني تشكيل مجموعات عمل بيئي تضم كل منها عدد من الخبراء والمستشارين حسب طبيعة الموضوع المطروح للدراسة. فمثلاً في حالة دراسة أسلوب جمع القمامة من منظور بيئي فإن مجموعة العمل سوف تتكون من خبراء في الاجتماع والميكانيكا والتصنيع والصحة العامة والاقتصاد والعلوم. أما في حالة دراسة أسلوب إعادة استخدام مياه الصرف الصحي فإن مجموعة العمل سوف تتكون من خبراء في مجال الصحة العامة والكيمياء والمرافق والصرف الصحي والتصنيع، وفي حالة دراسة الاقتصاد في استهلاك المياه فإن مجموعة العمل سوف تتكون من خبراء في الاجتماع والميكانيكا والتصنيع والمرافق والقانون والتشريعات. وسوف تقوم مجموعات العمل البيئي هذه وغيرها بدراسة الأساليب المتاحة لحل المشكلات المطروحة وتقييمها واختيار أفضلها من حيث التكلفة الاقتصادية المبدئية والمصاريف الجارية أثناء التشغيل والعائد الاقتصادي المباشر وغير المباشر وزمن استرداد رأس المال المستثمر ومدى توافق الأسلوب الأمثل مع طبيعة وثقافة المستخدمين لتلك الأساليب ومدى مواءمتها مع الظروف المناخية المحلية ومدى إمكانية الاعتماد على التصنيع والصيانة المحلية وعدم الاعتماد على التكنولوجيا المتقدمة للغاية قدر الإمكان.

إن دور المخطط العمراني في هذه الحالة هو دور المسئول عن تكوين مجموعات العمل البيئي من الخبراء وطرح المشاكل عليهم والتنسيق والربط بين تلك المجموعات أثناء مراحل الدراسة وبعد الوصول إلى النتائج وذلك لضمان الترابط والتنظيم بين الأساليب والحلول البيئية التي يتم الوصول إليها والحد من التعارض أو المشاكل الثانوية التي قد تظهر أثناء تطبيق تلك الحلول مع بعضها البعض في الواقع.

أسلوب عمل مجموعات العمل البيئي:

مثال لحالة دراسة أسلوب جمع القمامة المنزلية:

يتكون أسلوب جمع القمامة المنزلية من عدة مراحل تبدأ بمرحلة جمع القمامة ثم مرحلة الفرز والتصنيف ثم مرحلة إعادة الاستخدام أو التخلص من القمامة. وتتكون القمامة المنزلية في العادة من المخلفات العضوية والمأكولات والورقية والزجاج والأخشاب والبلاستيك بنسب متفاوتة. ففي مرحلة جمع القمامة يوجد العديد من البدائل الواجب دراستها لاختيار الأسلوب الأمثل للجمع وأبسط تلك الطرق هو جمع القمامة من أمام باب كل وحدة سكنية في كيس واحد دون فرز أو في كيسين اعتماداً على قيام السكان بفرز القمامة مبدئياً من خلال جمع قمامة المعادن والزجاج والورق في كيس وباقي المخلفات العضوية في الكيس الآخر ويمكن جمع القمامة من أمام كل عمارة سكنية مع تحديد مواعيد ثابتة لذلك ويمكن كذلك وضع حاويات بجوار العمارات السكنية لتجميع المخلفات الزجاجية في إحداها والمخلفات المعدنية في أخرى أما عملية الجمع فيمكن أن يقوم بها أفراد من جامعي القمامة أو من الشركات المتخصصة ويمكن أن يتم استخدام سيارات صغيرة للجمع أو لوادر متوسطة أو كبيرة بكباس لضغط حجم القمامة وغير ذلك من البدائل التي يجب أن تدرس. وبنفس الأسلوب يتم تحليل البدائل المتاحة لمرحلة فرز وتصنيف القمامة وكذلك لمرحلة إعادة استخدام والتخلص منها، وذلك وصولاً إلى تحديد الأسلوب الأمثل لتلك المراحل والمتوافق على الظروف المحلية للمجتمع المستفيد منها.

ويتكون فريق العمل البيئى المكلف بتحليل ودراسة أسلوب جمع القمامة من عدد من الخبراء ودور كل خبير هو كالاتى:

- الخبير الاجتماعى:

عليه التعرف على الخصائص الاجتماعية للسكان ومستواهم المادى والتعليمى وبحث امكانية القيام بحملات لتوعية السكان بأسلوب جمع القمامة الذى سوف يتقرر بناء على دراسة عاداتهم وتقاليدهم فيما يخص مستوى استهلاكهم لنوعيات القمامة المختلفة وذلك لتحديد الدور الذى يمكن أن يقوم به السكان ومستوى مشاركتهم فى عملية الجمع والفرز الأولى للقمامة.

- خبير الميكانيكا والتصنيع:

عليه تحديد افضل الأساليب الميكانيكية لجمع القمامة من سيارات أو لودر أو غير ذلك وكذلك لفرز وتصنيف ثم إعادة استخدام القمامة وذلك بما يتمشى مع الإمكانيات المادية المتاحة مع سهولة صيانة وتشغيل تلك الأساليب الميكانيكية لزيادة عمرها الافتراضى.

- خبير اقتصادى:

عليه القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية لأساليب جمع القمامة بمراحلها المختلفة مع تحديد مصادر التمويل المتاحة ورأس المال المطلوب والعائد المتوقع من كل بديل سواء أكان عائد مادى مباشر أو عائد بيئى واجتماعى غير مباشر.

- خبير علوم:

عليه دراسة خصائص ومكونات القمامة المنزلية وبحث أسلوب فرزها وإعادة استخدامها مع بحث أسلوب عدم خلط مكونات القمامة (بخاصة المواد العضوية والمأكولات مع الأوراق) وذلك لتحقيق أقصى استفادة اقتصادية منها.

- خبير صحة عامة:

عليه دراسة الجوانب الصحية لعملية الجمع والفرز وإعادة التدوير وتأثيرها على صحة العاملين فى ذلك المجال وعلى صحة المواطنين وذلك لتحقيق حد أدنى من الحفاظ على الصحة العامة ومنع انتشار الأمراض والأوبئة.

- خبير تسويق:

عليه دراسة أساليب تسويق نواتج عملية فرز القمامة وبحث إمكانية بيع كسر الزجاج إلى مصانع الزجاج والأوراق والكرتون إلى مصانع الورق وكذلك باقى النواتج إلى الشركات التى تعمل فى مجال إعادة استخدام المخلفات وذلك لضمان تحقيق اكبر ربحية مع التخلص من القمامة.

- خبير تنظيم وإدارة:

وعليه بدراسة الجوانب التنظيمية والإدارية لعملية جمع القمامة كلها مع بحث إمكانية إيجاد حوافز للمواطنين المتعاونين مع نظام جمع القمامة ووضع غرامات على المخالفين للنظام الموضوع هذا بالإضافة إلى وضع التنظيم الإداري للشركات أو الجهات التي سوف تعمل في مجالات جمع وفرز وإعادة تدوير القمامة.

أما دور المخطط العمراني فهو قاسم مشترك في جميع مجموعات العمل البيئي وعليه نقل الخبرة والدراسات والمقترحات بين المجموعات ذات طبيعة العمل المشترك أو التي يرتبط عملها مع بعضها البعض وذلك أثناء مرحلة إعداد الدراسات ثم عليه بعد ذلك تنظيم لقاءات واجتماعات لعدد من مجموعات العمل البيئي والتي تناقش وتدرس مواضيع متشابهة أو متقاربة وذلك لضمان التنسيق الجيد والربط بين الأساليب والنظم المقترحة من كل مجموعة عمل.

الخلاصة:

مما سبق يتضح لنا أهمية الحاجة إلى مدخل بيئي لتخطيط التجمعات العمرانية الجديدة يراعى فيه الواقعية في التخطيط والتصميم ثم التنفيذ، ويهدف إلى الحفاظ على البيئة الحيوية للإنسان والتي يصعب تعويضها إذا ما أهملت أو تلوثت، ويسعى إلى حسن استثمار واستغلال المصادر الطبيعية المتوفرة للأجيال القادمة دون إهدار، ويعمل على تحقيق أعلى عائد مادي استثماري مباشر وغير مباشر إذا ما اخذ في الاعتبار الخسارة والإهدار الناتج عن عدم الحفاظ على البيئة إن تخطيط التجمعات العمرانية الجديدة من منظور بيئي أما هو الأسلوب عمل مرن ومتغير حسب المتغيرات العمرانية الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والإدارية التي تتعرض لها التنمية العمرانية المتكاملة ويتواءم معها وله هدف واضح وثابت لا يتغير ولكن أسلوب التنفيذ هو الذي قد يتغير وينعكس ذلك بالتبعية على الشكل العام لمخطط التجمع العمراني.

=====